الممالك النفطية وثورات «الربيع العربي»: دراسة في الاقتصاد السياسي للعنة الموارد

عبد الحق دحمان(*)

باحث دكتوراه علوم سياسية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر ٣.

مقدمة

ترتبط الديمقراطية بالتنمية الاقتصاديةٍ ارتباطاً وثيقاً (س.م. ليبست ١٩٥٩)، فالدول التي شهدت تنمية اقتصادية اتجهت إلى بناء أسس نظام ديمقراطي (كوريا الجنوبية وإسبانيا واليونان والمكسيك)، وهذا هو جوهر «نظرية التحديث».

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي طفرات نفطية ثلاث، حقّقت من خلالها فوائض مالية ضخمة نتجت من ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، تجاوزت في بعض الأحيان عتبة ١٥٠ دولاراً، ما انعكس على مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين؛ الذي فاق في كثير من الأحيان بعض الدول المتقدمة.

إلا أن ارتفاع مؤشرات الرفاه الاقتصادي لم يسايره تقدّم في الجوانب السياسية، من هنا يظهر الفرق بين الدول المتقدمة التي أدّى فيها النمو الاقتصادي إلى الديمقراطية في حين لم يؤدّ إلى ذلك في الممالك النفطية؛ معنى هذا أن التلازم الإيجابي بين التنمية والديمقراطية الذي جاءت به نظرية التحديث أصبح عاجزاً عن تفسير بقاء الطبيعة السلطوية لدول مجلس التعاون.

لا شك في أن قدرة الممالك النفطية على البقاء والتكيّف مع المستجدات في جوارها الإقليمي تفوق التوقعات، فقد شهدت المنطقة العربية أواخر ٢٠١٠ انتفاضات شعبية أدّت إلى سقوط أربعة أنظمة جمهورية في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا واليمن، ولم يتكبّد إلى الآن أي نظام ملكي هذا المصير. لكن بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الممالك تمتلك من الامتيازات

(*) باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مهتمّ بالشأن العربي والخليجي، وقضايا التنمية ونظم الحكم، بكالوريوس ٢٠١٠، وخرّيج ماجستير ٢٠١٢، بمذكرة تحت عنوان «أثر النفط على الديمقراطية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠٢ - ٢٠١١»، ومرشّح لنيل شهادة الدكتوراه بموضوع تحت عنوان «التحولات السياسية في المنطقة العربية وأثرها على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠/٢٠١٦»، جامعة الجزائر٣.

البريد الإلكتروني: abdelhak.dah@gmail.com

التي تفتقدها الأنظمة المتهاوية ومنها النفط. وعليه ستسعى هذه الدراسة إلى إثبات العلاقة بالشرح والتحليل من خلال ربط متغيّري النفط والديمقراطية من جهة، ومتغيّر الربيع العربي في سياق مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وكيف تمّ استخدام النفط كستار حال دون انتقال موجات التغيير إلى هذه الدول.

أولاً: النفط والديمقراطية: أي علاقة؟

أكدت «نظرية التحديث» دور التنمية الاقتصادية في التحرّر السياسي، حيث قدّمت دراسة أجراها آ. برزيوورسكي، وم. ألفاريز، وخ. أ. شيبوغ، وف. ليمونجي، مقارنة لتجربة التنمية الاقتصادية والسياسية في ١٤١ دولة منذ الخمسينيات حتى التسعينيات، وأكّدت الدراسة أن الدول الغنية قادرة على جعل الديمقراطية مستدامة؛ ففوق مستوى معين من التنمية الاقتصادية، قُدّر بنحو ٤ آلاف دولار من الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد، تكون الديمقراطيات منيعة وثابتة؛ أما تحت هذا المستوى، فيمكن للديمقراطيات الازدهار أو قد تذبل وتموت[١]، ويفسّر «صموئيل هانتغتون» ذلك بأن التنمية الاقتصادية قد أوجدت تغيّرات في البُنى والقيم الاجتماعية ما أدّى بدوره إلى تشجيع التحوّل إلى الديمقراطية[٢].

بالرغم من ذلك إلا أن هذا لا يتحقّق دائماً، فبعض الدول المصدرة للبترول؛ تمتلك مستوى دخل فردي أعلى (دول مجلس التعاون الخليجي) من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالرغم من ذلك إلا أنها غير ديمقراطية، وبذلك تصبح «نظرية التحديث» عاجزة عن تفسير سبب ذلك.

استكشف بعض علماء السياسة كيف لوفرة من الثروة النفطية على وجه الخصوص، أن تضعف الاتجاهات نحو الديمقراطية. فاستناداً إلى الأبحاث التي أجراها م. رووس ٢٠٠١، باستخدام التحليل الإحصائي من ١١٣ دولة ما بين ١٩٧١ و١٩٩٧، وجد بأن الدولة في اعتمادها على أي من الصادرات المعدنية تميل إلى جعلها أقل ديمقراطية[٣]. لذلك يرى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي أقل احتمالاً لتصبح ديمقراطية من نظيراتها الفقيرة بالموارد[٤].

---

(١) بيبا نوريس، «دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر،» ورقة قُدِّمَت إلى: المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (6-ICNRD)، الذي عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدوحة بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٧.

(٢) صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ١٢٠ – ١٣٣.

(٣) Michael L. Ross, «The Political Economic of Resource Curse,» *World Politics*, no. 51 (January 1999), pp. 297-322.

(٤) Michael L. Ross, «Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?,» University of Michigan (2000), p. 7.

في السياق نفسه قدّم «ت. فريدمان» دراسة بعنوان «**القانون الأول للسياسات النفطية**»[٥]، يرى فيها أن هناك علاقة ارتباط بين سعر النفط ووتيرة استدامة الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية، حيث يفترض هذا القانون أن سعر النفط ووتيرة الحرية يتحركان دائماً في اتجاهين متعاكسين في الدول الغنية بالنفط؛ فكلما ارتفع متوسّط سعر النفط الخام، فإن حرية التعبير والانتخابات الحرّة واستقلال القضاء وسيادة القانون تتعرّض للتآكل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض أسعار النفط يدفع الدول النفطية نحو نظام سياسي ومجتمع أكثر شفافية.

وبحسب «ت. فريدمان» فإن الدول التي يشكّل النفط الجزء الأكبر من صادراتها أو الناتج المحلي الإجمالي مع وجود مؤسسات ضعيفة وحكومات استبدادية هي التي تخضع لـ «القانون الأول للسياسات النفطية»، وتأتي على قائمة الدول: آذربيجان، أنغولا، تشاد، مصر، غينيا الاستوائية، إيران، كازاخستان، نيجيريا، روسيا، السعودية، السودان، أوزبكستان، فنزويلا، أما الدول الراسخة في الديمقراطية التي لها اقتصادات متنوعة مثل بريطانيا، النرويج، الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فلن تخضع لأحكام القانون الأول للسياسات النفطية[٦].

تأييداً لذلك يرى «ريتشارد يونغ» أن ارتفاع أسعار النفط والغاز على ما يبدو ساعد في دعم الاستبداد[٧]، لذا تتناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، وهذا على عكس ما يجري في البلدان المتطوّرة، فحال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية في هذه البلدان المتطورة تتناسب طردياً مع زيادة الناتج الإجمالي الداخلي ومع دخل الفرد، وعلى خلاف ما يجري في الدول المتطوّرة فلا تؤدي الزيادة في مداخيل الدول الريعية إلى التطوّر السياسي.

ثانياً: الممالك النفطية: رفاه أكثر... ديمقراطية أقل...

بحسب تعبير «ش. عيساوي» الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الأوسط لأن الأُسس الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها غير قائمة بعد[٨]، من هنا فإن ترسيخ الديمقراطية يتطلب توافر شروط اقتصادية واجتماعية، ولذلك قيل إن الديمقراطية هي ابنة الرفاه.

وقد كان للإيرادات النفطية الهائلة التي تحقّقت لدول المجلس خلال حقبة السبعينيات تأثير كبير في الطريقة التي تطوّرت بها نُظم الرعاية الاجتماعية، حيث سمحت لحكومات هذه

(٥) Thomas Friedman, «The First Law of Petro Politics,» *Foreign Policy* (April 2006).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Richard Young, «Energy: A Reinforced Obstacle to Democracy?,» Center for European Policy Studies, Working Document (July 2008), p. 1.

(٨) شارل عيساوي، «الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١.

الدول بالتوسع السريع في الإنفاق، وذلك بتوفير خدمات اجتماعية مجانية في مجالات التعليم والصحة والمساعدة في توفير السكن، لقاء رسوم رمزية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية، وقد تمّ تقديم كل هذه الخدمات الاجتماعية في إطار سياسة الرفاه الاجتماعي[٩].

وتبيّن الجداول الأرقام (١) – (٤) مؤشرات التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٠ التي تعبّر عن سياسات الرفاه في دول المجلس[*].

الجدول الرقم (١)

مفهوم سعادة الأفراد ورفاهيتهم في دول مجلس التعاون الخليجي

	الرضا العام بالحياة (٠ أقل رضا، ١٠ أكثر رضا) ٢٠٠٦، ٢٠٠٩	الرضا بالأبعاد الشخصية للرفاه			
		الوظيفة (نسبة العاملين المجيبين بالرضا) ٢٠٠٦، ٢٠٠٩	الصحة الشخصية (بالنسبة المئوية) ٢٠٠٦، ٢٠٠٩	مستوى المعيشة (بالنسبة المئوية) ٢٠٠٦، ٢٠٠٩	شبكة الدعم الاجتماعي (بالنسبة المئوية)
الإمارات	٧,٣	٨٤	٩٣	٧٨	٨٦
قطر	٦,٧	٨٩	٩٣	٨٦	٩١
السعودية	٧,٧	٩٢	٨٤	٧٧	٩١
عُمان	/	/	/	/	/
الكويت	٦,٦	٨٩	٨٩	٧٧	٨٦
البحرين	/	/	٨٦	٦٦	٩٠
النرويج	٨,١	/	٨٢	٩١	٩٣
فنزويلا	٧,٨	٨٦	٩٠	٨٠	٩٤
الجزائر	٥,٦	٧١	٨٧	٦١	٨٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقة للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، ص ٢١٥ – ٢١٨.

(٩) محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، عالم المعرفة؛ ١٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٧٩.

(*) تمّ اختيار كلّ من النرويج من الدول المتقدّمة، وفنزويلا من الدول النامية، والجزائر من الدول النامية والعربية، وهذه الدول جميعاً منتجة ومصدّرة للنفط، وذلك للمقارنة بدول مجلس التعاون من حيث مؤشرات الرفاه التي تمّ اختيارها.

يرصد الجدول الرقم (١) **مفهوم سعادة الأفراد ورفاهيتهم** لعام ٢٠١٠ في دول المجلس، وهي مؤشرات مرتفعة جداً وتضاهي بذلك الدول المتقدّمة ذات الرفاه الاجتماعي. وما يميز الجدول هو ما يتعلّق بالصحة الشخصية، فقد حققت دول مجلس التعاون مستويات أعلى (الإمارات ٩٣ بالمئة، قطر ٩٣ بالمئة، الكويت ٨٩ بالمئة) مقارنة بالنرويج ٨٢ بالمئة، هذا ما انعكس على مستوى الرضا العام الذي كان متوسطه يصل إلى ٧,٠٧٥ من ١٠، وهو معدل مرتفع جداً، إذ يضاهي النرويج ٨,١ بالمئة، وأكثر من ذلك إذا قارناه بدول MENA التي وصلت إلى متوسط ٥,٣٠ بالمئة.

الجدول الرقم (٢)

الرفاه المدني والمجتمعي في دول مجلس التعاون الخليجي

	الرضا بتدابير الرفاه في المجتمع (نسبة الرضا)				
	إمكانية السكن	جودة الرعاية الصحية	نظام التعليم والمدارس	جودة الهواء	جودة المياه
الإمارات	٥٣	٨٢	٨٣	٧٢	٧٣
قطر	٤٩	٨٥	٧٧	٨١	٨٠
السعودية	٥٨	٦٥	٦٧	٥٥	٥٢
عُمان	/	/	/	/	/
الكويت	٦١	٧٢	٦٢	٣٧	٥٢
البحرين	٦١	٨٤	٨٨	٧٢	٦٢
النرويج	٤٢	٨٠	٧٥	٨٩	٩٥
فنزويلا	٣٥	٦٧	٧٨	٧٠	٦٠
الجزائر	٣٧	٥٠	٦١	٥٧	٦١

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

ويرصد الجدول الرقم (٢) مؤشرات **الرفاه المدني والمجتمعي** (٢٠١٠)، وقد حقّقت دول المجلس مستويات أعلى في جميع مقاييس الرضا بتدابير الرفاه مقارنة بجميع الدول العربية، والدول النامية، وما يلاحظ أيضاً هو أن نسبة احتمالية الحصول على السكن في دول المجلس مرتفعة مقارنة بالنرويج ٤٢ بالمئة، على الرغم من أن نسبة التضخّم وصلت إلى ١١ بالمئة والإيجارات ٢٣ بالمئة[١٠] في أسعار العقارات في دولة كالسعودية مثلاً. كما يلاحظ من خلال

(١٠) خالد الربيش، «بعد أن تجاوز التضخم ١١٪ والإيجارات ٢٣٪... ما الحل؟،» **الرياض**، ٢٠٠٨/٩/١٠، <http://www.alriyadh.com/373222>.

الجدول أيضاً أن الإمارات ٨٢ بالمئة وقطر ٨٥ بالمئة والبحرين ٨٤ بالمئة حقّقت مستويات أعلى في مقياس جودة الرعاية الصحية مقارنة بالنرويج ٨٠ بالمئة.

الجدول الرقم (٣)

الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي

	الهواتف		الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)	
	المشتركون في الهاتف النقال والثابت (لكل ١٠٠ نسمة) ٢٠٠٨	السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال بالمئة ٢٠٠٨	المستخدمون لكل (١٠٠ نسمة) ٢٠٠٨	الحواسيب الشخصية لكل (١٠٠ نسمة) ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨
الإمارات	٢٤٢	١٠٠	٦٥,٢	٣٣,١
قطر	١٥٢	١٠٠	٣٤,٠	١٥,٧
السعودية	١٦٣	٩٨	٣١,٥	٦٨,٣
عُمان	١٢٥	٩٦	٢٠,٠	١٦,٩
الكويت	١٢٦	١٠٠	٣٦,٧	/
البحرين	٢١٤	١٠٠	٥١,٩	٧٤,٦
النرويج	١٥٠	/	٨٢,٥	٦٢,٧
فنزويلا	١٢٠	٩٠	٧٧٦	/
الجزائر	/	٨٢	١١,٩	/

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

يبيّن الجدول الرقم (٣)، **قدرة الحصول على وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، وما يلاحظ منه أن المشتركين في الهاتف النقال والثابت (لكل ١٠٠ نسمة) في البحرين ٢١٤، والإمارات ٢٤٢، والسعودية وقطر ١٦٣ و١٥٢ على التوالي تفوق دولة مثل النرويج ١٥٠. أما نسبة السكان الذين تشملهم شبكة الهاتف النقال فقد وصلت إلى ١٠٠ بالمئة في قطر والبحرين والإمارات والكويت، أما بالنسبة إلى امتلاك الحواسيب الشخصية فنجد أن بعض دول المجلس تفوقت على دولة مثل النرويج ٦٢,٧ (لكل ١٠٠ نسمة) في امتلاك هذه الحواسيب، كالبحرين ٧٤,٦ والسعودية ٦٨,٣ (لكل ١٠٠ نسمة)، كما احتلت دول المجلس ترتيبات متقدمة، بالمقارنة بدول العالم أو بدول الإقليم، فوفقاً لمؤشر «جاهزية الشبكة» الخاص بتكنولوجيا الاتصال لسنة ٢٠١٠/٢٠١١، كان ترتيب الإمارات عالمياً على هذا المؤشر ٢٤، وقطر ٢٥، والبحرين ٣٠، والسعودية ٣٣، ولم يتقدم أي بلد عربي آخر سوى تونس التي جاءت في الترتيب ٣٥، لتتقدم

بذلك على سلطنة عُمان في الترتيب ٤١، والأردن (في الترتيب ٥٠)، ومصر (في الترتيب ٧٤) اللتين تقدمتا على الكويت التي جاءت في الترتيب ٧٥[١١].

لم تقف سياسة الرفاه عند توفير الخدمات الاجتماعية، بل تعدتها إلى مجال العمل، حيث تبنّت حكومات دول المجلس مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين من دون ربطها «بالكفاءة والاستحقاق»، ما أدّى إلى بطالة مقنعة، وعلى الرغم من ذلك استمرت هذه الحكومات في سياستها، وهذا يدل على عجز هذه الدول عن خلق مناصب شغل جديدة تستجيب إلى الزيادة السكانية، نظراً إلى كون قطاع النفط قطاعاً منغلقاً، لا يحتاج إلى يد عاملة أكبر بقدر ما يحتاج إلى رأسمال.

الجدول الرقم (٤)

المؤشرات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

	الترتيب في الديمقراطية	الترتيب وفق حرية الصحافة ٢٠١١	الترتيب وفق مؤشر الفساد	الحقوق السياسية والحريات المدنية ٢٠١١
الإمارات	١٥٠	١٥٦	٣٥	غير حرة
قطر	١٤٢	١٤٨	٢٨	غير حرة
السعودية	١٥٩	١٧٧	٨٠	غير حرة
عُمان	١٤٣	١٥٦	٤١	غير حرة
الكويت	١٣٤	١٢٤	٦٥	غير حرة
البحرين	١٢٣	١٥٩	٤٣	غير حرة

على النقيض من ذلك، نرى أنه في الجوانب المتعلّقة بالتنمية السياسية، تشير التقارير المتعلقة بمستويات الديمقراطية[١٢] والحقوق السياسية والمدنية وحرية الصحافة[١٣] ومستوى الفساد[١٤] (الجدول الرقم (٤)) إلى أن دول المجلس لم تكن في حال أحسن من الدول العربية أو الدول النامية، حيث جميع دول المجلس تصنف ضمن الأنظمة السلطوية. فباستثناء الكويت والبحرين نوعاً ما فإن باقي دول المجلس تنقصها أجهزة منتخبة مؤثّرة في صنع القرار، وتصنّف كل دول المجلس في فئة الدول «غير الحرة» في ما يتعلّق بالحريات السياسية

(١١) «The Global Information Technology Report 2010-2011,» 10th ed., World Economic Forum (2011), p. xix, <http://www.weforum.org/reports/global-information-technology-report-2010-2011-0>.

(١٢) Laza Kekic, «The Economist Intelligence Unit's: Index of Democracy,» The World in 2007, <http://www.economist.com/media/pdf/democracy_index_2007_v3.pdf>.

(١٣) «Freedom of the Press 2011,» Freedom House (2011), <http://www.freedomhouse.org/report/freedom-press/freedom-press-2011>.

(١٤) «Corruption Perceptions Index 2009,» Transparency International: The Global Coalition Against Corruption (17 November 2009), <http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2009/0/>.

والمدنية[١٥]، وفي ما يتعلق بمدركات الفساد يبدو أنه لا خلاف كبير بين دول المجلس والدول العربية، وربما ما يقلّل من وطأة الإحساس بالفساد في دول المجلس هو مستوى الثروة، ما يحول دون وجود شكاوٍ من الفساد[١٦]. فكيف نفسّر وجودَ المؤشرات المرتفعة للتنمية البشرية، وفي مقابل ذلك لا نرى مؤشرات تسايرها في جانب الديمقراطية؟ فهل من حقّ مواطن دولة الرفاه في هذه الحالة أن يطالب بالديمقراطية؟

أدركت دول المجلس أن رفع مستويات التعليم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وعي المواطنين والذي بدوره يمكن أن يمهّد لتغيير الواقع السياسي؛ ولما أصبح لا مفرّ من التعليم، اختارت الحكومات الخليجية أن يكون تعليماً موجهاً بما يحفظ الأوضاع الراهنة، أي تعليم غير مسيس[١٧]، وهو التعليم الذي يمكن أن يحدث بعض التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا ما تؤكّده نظرية لعنة الموارد التي تم اعتمادها في هذا البحث، حيث تميل الثروة النفطية إلى كبح عملية الدمقرطة لأنها تمكّن الطبقات الحاكمة من مقايضة الحقوق السياسية بالرفاه الاقتصادي[١٨]. وهكذا تحدّد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع[١٩]، وبذلك فالمواطن مجبر على التمتع بـ «الحقوق» الاقتصادية والاجتماعية مقابل التبعية المطلقة للسلطة، من هنا أصبحت المواطنة لا تعدو مواطنة اقتصادية في أحسن الأحوال تسمح للمواطن بجلب المنافع الشخصية مقابل خضوعه التام لإرادة السلطة وتنازله عن حقوق المواطنة السياسية.

وعليه أصبحت الممالك النفطية تنظر إلى «الحكم» و«الثروة» أقرب إلى «الغنيمة» التي هي ملك متوارث لهذه الأسر. وبهذا لا بد من أن تكون جميع السياسات موجّهة إلى الحفاظ عليه، وكل ما يتم التنازل عنه لأبناء المجتمع هو من قبيل العطية ومكرمة[٢٠] وليس حقاً.

---

(١٥) Ibrahim Saif, «The Oil Boom in the GCC Countries, 2002-2008: Old Challenges, Chaging Dynamics,» Carnegie Papers, Carnegie Middle East Center, no. 15 (March 2009), p. 20, <http://carnegieendowment.org/files/cmec15_saif_final.pdf>.

(١٦) معتز سلامة، «الثورة أم الإصلاح؟: الخيار الآمن لدول الخليج،» **كراسات إستراتيجية** (القاهرة)، العدد ٢٢١ (٢٠١١)، ص ٣٦.

(١٧) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٨٩.

(١٨) إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، محرّران، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٥٢.

(١٩) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٧٠.

(٢٠) حمزة الحسن، «دراسة حالة السعودية،» ورقة قُدِّمَت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٤٤ ـ ٦٤٧.

هذا ما انعكس أخيراً على المطالبة الشعبية بالديمقراطية، فليس من حق مواطن «دولة الرفاه» أن يطالب بالديمقراطية، ذلك أن هذه الدولة قامت بتوزيع مباشر لجزء من الثروة على الأفراد، وهذا لا يؤدي حتماً إلى المشاركة السياسية الذي له حق المطالبة بها، وبهذا لم تتحقق مقولة إن الديمقراطية هي ابنة الرفاه في سياق دول مجلس التعاون.

ثالثاً: تحليل إحصائي باستخدام تقنية النمذجة للدمج القياسي

سنحاول إجراء تحليل إحصائي على دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط باستخدام تقنية النمذجة للدمج القياسي (Panal Data Modeling) وذلك لستّ دول هي السعودية، والبحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والإمارات لفترة تمتد من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٢ وذلك لإبراز نوعية العلاقة الموجودة بين إنتاج النفط وما يقابله من مؤشرات الديمقراطية في سياق لعنة الموارد، ويجري التحليل الإحصائي باستخدام بيانات إنتاج النفط ومؤشرات الديمقراطية للدول المعنية الصادرة عن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC) ومعهد البنك الدولي للإدارة العامة ومكافحة الفساد (WBI Gouvernance & Anti-corruption 2002, 2012).

نتائج نموذج الدمج القياسي (Panal Data Model) لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ مبينة في النموذج التالي. ووفقاً لنتائج الدمج القياسي المبينة في النموذج وباستثناء مؤشر مكافحة الفساد، نلاحظ أنه، في مستوى ٥ بالمئة من الدلالة، هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إنتاج النفط ومؤشرات الديمقراطية من خلال استخدام اختبار الدلالة لفيشر:

$$[Prob(\text{إحصائية فيشر}) = Prob(F\text{-}statistic) = 0.000000 < 0.05]$$

وتعطي معادلة نموذج الدمج القياسي بـ:

إنتاج النفط = ٢١,١٤ ٠,١٩ – م١ – ٠,٠١ م٢ – ٠,١٢ م٣ – ٠,١٤ م٤ – ٠,٠٩ م٥ +٠,١٣ م٦

بحيث إن مؤشرات الديمقراطية هي معرفة كالآتي:

م١: الصوت والمساءلة

م٢: الاستقرار السياسي

م٣: فاعلية الحكومة

م٤: نوعية التنظيم والضبط

م٥: سيادة القانون

م٦: مكافحة الفساد

من خلال هذا النموذج يتبيّن أن هناك علاقة عكسية بين إنتاج النفط ومؤشرات الديمقراطية في سياق دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعطي نتائج كافية ومطابقة لأطروحة لعنة الموارد.

المتغير التابع: إنتاج النفط.
الطريقة: المربعات الصغرى للدمج القياسي.
التاريخ: ٠٨ اوت ٢٠١٤ الوقت ١٠ سا و٣٧ دقيقة.
العينة: ٢٠٠١ ٢٠١٢
القطاع المستعرض: ٦ دول
الدمج القياسي المتوازن الكلي: ٦٦ ملاحظة.

نتاج النفط = س(١)+س(٢)*م١+س(٣)*م٢+س(٤)*م٣+س(٥)*م٤+س(٦)*م٥+س(٧)*م٦

	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
س(١)	٢١,١٤٣١٦	٢,١٩٤٦٧٨	٩,٦٣٣٨٣٢	٠,٠٠٠٠
س(٢)	-٠,١٩٠٤٠٠	٠,٠٢٢١١٧	-٨,٦٠٨٧٠٩	٠,٠٠٠٠
س(٣)	-٠,٠١٠٨٩٣	٠,٠١١٦١٣	-٠,٩٣٧٩٨٤	٠,٣٥٢١
س(٤)	-٠,١٢٤٦٤٥	٠,٠٣٥٥٦٢	-٣,٥٠٤٩٨٢	٠,٠٠٠٩
س(٥)	-٠,١٤١٠١٣	٠,٠٣٤٢٨١	-٤,١١٣٤٦٥	٠,٠٠٠١
س(٦)	-٠,٠٩٣٥٥٢	٠,٠٤٢١٠٥	-٢,٢٢١٨٦٨	٠,٠٣٠١
س(٧)	٠,١٣٩٧٩٥	٠,٠٢٩٨٧٠	٤,٦٨٠٠٧٣	٠,٠٠٠٠
معامل التحديد	٠,٨٢٦٥٠٦	المتوسط للمتغير التابع		٢,٥٥١٥١٥
معامل التحديد المعدل	٠,٨٠٨٨٦٢	الخطأ المعياري للمتغير التابع		٢,٩٣٥١٠٥
المجموع المفسر للانحدار	١,٢٨٣٢٠٧	معيار اكابيك		٣,٤٣٦٦٠٦
مجموع مربعات البواقي	٩٧,١٥٠٦١	معيار شوارتز		٣,٦٦٨٨٤٢
لوغاريتم المعقولية	-١٠٦,٤٠٨٠	معيار هانان وكوين		٣,٥٢٨٣٧٤
إحصائية فيشر	٤٦,٨٤٤٨٦	إحصائية دربن واتسون		٠,٩٧٢٥٣٨
احتمال (إحصائية فيشر)	٠,٠٠٠٠٠٠			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات إنتاج النفط لسنوات (٢٠٠٢، ٢٠١٢) والبيانات المقابلة لمؤشرات الديمقراطية لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام برنامج Eviews6.

رابعاً: الممالك الخليجية وكوابح «لعنة الموارد»

لقد أحدثت موجة الثورات التي شهدتها المنطقة العربية أواخر ٢٠١٠، تغييرات جذرية في طبيعة الأنظمة السياسية، حيث أسقطت أربعة أنظمة، في تونس، مصر، ليبيا، واليمن، إلا أن ما يميز هذه الثورات العربية أنها مست أنظمة جمهورية، ولم يتكبد حتى الآن أي نظام ملكي هذا المصير.

بالإضافة إلى ذلك فالأنظمة الملكية لها من المزايا ما يفتقدها قادة الجمهوريات الاستبدادية كما يقول «لوكاس»[٢١] وهو النفط؛ لذلك فملوك العرب على عكس رؤساء الجمهوريات كانوا أكثر قدرة على الصمود في وجه الربيع العربي[٢٢].

فهل من الصدفة كما يقول ت. فريدمان، إن الثورات التي انطلقت في بعض الدول العربية دول ليس لديها نفط[٢٣] مقارنة بدول مجلس التعاون، وهناك من يحاجج بأنه لماذا قامت في ليبيا[*] والبحرين؟، فهذه الأخيرة تعتبر أول دولة اكتشف فيها النفط مقارنة بالدول المجلس، وأول دولة يتوقع أن ينفد النفط فيها فهو في مرحلة الانحدار، لذلك يرى الكثير من المتابعين للشأن الخليجي، أن الخيارات نفدت أمام العائلة المالكة ما يفسر قيام الثورة في البحرين[٢٤]. لذلك فالدول التي استنفدت مواردها النفطية أقل مقاومة للتحرر السياسي[٢٥].

في السياق نفسه نشرت مجلة **الشؤون الخارجية** (*Foreign Affairs*) في العام ٢٠١١ دراسة، لـ م. روس معنونة بـ: «هل سيغرق النفط ربيع العرب؟»[٢٦]، حيث تشير إلى كيفية استخدام الدول ذات الوفرة النفطية لعائداتها من النفط في التصدّي لموجة الديمقراطية؛ وما إذا كان النفط عائقاً أمام نجاح الثورات الشعبية، وذلك من خلال الآليات الأربع وهي: «تأثير

(٢١) Alan Greenblatt, «In Arab States: It's Good To Be The King,» *Foreign Dispatch* (12 November 2011), <http://www.npr.org/2011/11/10/142218146/in-arab-states-its-good-to-be-the-king>.

(٢٢) Ariana Keyman, «The Resilience of Arab Spring Monarchies,» *E-International Relations Students* (2 April 2012), <http://www.e-ir.info/2012/04/02/the-resilience-of-arab-monarchies-in-the-arab-spring/>.

(٢٣) Friedman, «The First Law of Petro Politics».

(*) هناك من يحاجج لماذا قامت الثورة في ليبيا بالرغم من أنها تملك النفط؟ ويقدّم ميشيل روس الإجابة عن ذلك بأن الثورة لم تكن الثورة لتنجح في ليبيا لولا تدخّل حلف الناتو. بدليل أن الرئيس معمر القذافي قبع في الحكم ٤٢ سنة.

(٢٤) كريستوفر ديفيدسون، «ثورات الخليج... ها قد بدأت،» ترجمة ديما شريف، **الأخبار**، ٢٠١١/٣/١٠، <http://www.al-akhbar.com/node/6014>.

(٢٥) Kevin K. Tsui, «More Oil, Less Democracy?: Theory and Evidence from Crude Oil Discoveries,» University of Chicago, Job Market Paper (11 November 2005), <http://are.berkeley.edu/courses/envres_seminar/s2006/KTsuijobmarketpaper.pdf>.

(٢٦) Michael L. Ross, «Will Oil Drown The Arab Spring?,» *Foreign Affairs* (September-October 2011), pp. 1-6, <http://www.foreignaffairs.com/articles/68200/michael-l-ross/will-oil-drown-the-arab-spring>.

الضرائب، وتأثير الإنفاق، وتشكيل مجموعة المفعول، وتأثير القمع»[٢٧]؛ فما مدى ملاءمة ذلك للحالة الخليجية؟

لا ضرائب من دون تمثيل: إن تحويل الريوع النفطية على شكل خدمات وعطاءات قد أضعف المركز التفاوضي للكثير من فئات المجتمع واتجهت مطالبها إلى تلبية حاجات خدمية منها إلى المطالبة بمأسسة صناعة القرار والمطالبة بالمشاركة.

لكن هل تناقض التجربة الكويتية الحالية هذه النظرية؟ فعلى الرغم من أن الكويت دولة ريعية إلا أن سياستها بعيدة عن مفهوم الدولة الريعية، فقد أدّت الانتخابات النيابية إلى بروز مجموعة متنوعة من النشطاء السياسيين وبلغت نسبة الاقتراع في انتخابات أيار/ مايو ٢٠٠٨ ٧٠ بالمئة. وذلك مع تزايد استقلالية المصالح والأيديولوجيات المختلفة عن الأسرة الحاكمة، إضافة إلى مطالبة مجلس النواب من الوزراء الإدلاء بإفادتهم للتقصي عن الفساد.

وعليه فانتفاء الضرائب عن الحالة الخليجية لم يمنع البحرينيين والكويتيين من المطالبة بالديمقراطية، لذلك يرى رياض الخوري[*] أنه يجب والحالة هذه عدم المبالغة في المقولة القائلة بأن «لا ضريبة من دون مشاركة»، لأن الحالة الكويتية قد أثبتت أن غياب الضرائب لا يعني بالضرورة غياب السياسة عن المجتمع[٢٨]. وبهذا نأخذ تأثير الضرائب في دول المجلس بتحفظ.

تأثير الإنفاق: من خلال متابعة ذلك، فقد اتخذت دول مجلس التعاون مجموعة إجراءات جماعية وفردية لزيادة الإنفاق في سنة ٢٠١١ (انظر الجدول الرقم (٥))، وهي الفترة التي تزامنت مع الثورات العربية؛ وهذا ما يطرح السؤال: لماذا هذا الإنفاق في هذا الوقت بالذات؟

لا شك في أن زيادة الإنفاق في هذه الفترة لم يكن عن وعي بعملية التنمية بقدر ما هو استجابة للظرف الذي تعيشه دول الثورات العربية ومحاولة استباق ذلك، ضماناً لعدم انتقال ثورات إلى الممالك، لذلك يرى «م. زايلر»... أن حكّام هذه الدول قد زادوا – لغرض وقائي – من المخصصات المالية، وزادوا أيضاً من الاستثمارات منذ بدء الاحتجاجات بشكل أكبر من المألوف من أجل إشباع حاجات رعاياهم المالية»[٢٩].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.

(*) مدير Kryos Advisors وباحث في معهد ويليام دافيدسون في جامعة ميشيغان آن أربور.

(٢٨) رياض الخوري، «إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)، <http://carnegieendowment.org/2008/09/09>.

(٢٩) ماتياس زايلر، «رشا دول الخليج المالية ومحاولة إسكات الأصوات الديمقراطية،» **النبأ**، ٢٠١١/٩/٢٤، <http://www.annabaa.org/index.htm>.

الجدول الرقم (٥)

الإجراءات المتخذة في الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١١

	وصف الإجراء	تاريخ إعلانه	التكاليف القدرة (بالمئة من إجمالي الناتج المحلي)	طبيعة الإجراء
البحرين	تقديم تحويلات نقدية بقيمة ٢٦٦٠ دولاراً لكل أسرة	٢٠١١,٢,١٣	١,٥	مؤقت
الكويت	تقديم الأطعمة الأساسية مجاناً للمواطنين لمدة ١٣ شهراً قادمة إلى جانب التحولات النقدية	٢٠١١.١.١٧	أكثر من ٢,٥	مؤقت
عمان	توفير وظائف لخمسين ألف عماني واستحداث إعانات بطالة قدرها ٣٩٠ دولاراً شهرياً.	٢٠١١.٢.٢٧	١,٢٥	دائم
المملكة العربية السعودية	دفع علاوة تعادل مرتب شهرين لموظفي الحكومة	٢٠١١,٣,١٨	١٥	مؤقت
	زيادة الحدّ الأدنى لأجور القطاع العام بمقدار ١٩ بالمئة	٢٠١١,٣,١٨		دائم
	ضخّ رؤوس أموال في مؤسسات الإقراض المتخصصة لتسيير شطب الديون وزيادة القروض العقارية، وتقديم مساكن بأسعار اقتصادية ومدّ مظلّة التأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة.	٢٠١١,٢,٢٣		مؤقت
الإمارات العربية المتحدة	زيادة نسبة ٧٠ بالمئة في معاشات تقاعد العسكريين	٢٠١١,٢,١	٠,٥	دائم
	تقديم دعم حكومي على أسعار الأرز والخبز	٢٠١١,٢,١		

المصدر: أنانثا كرشنان براساد وديفيد روبنسن، «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،» صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ١٣.

تكوين المجاميع: تستطيع النظم الحاكمة بالاستفادة من مداخيل النفط تقديم امتيازات وتسهيلات المالية، ومن شأن ذلك أن يقف حائلاً أمام التنظيمات المستقلّة عن الحكم أو التنظيمات المخالفة. وفي الوقت نفسه تنظم أنصارها في إطار جهاز الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها.

وتعتبر الطبقة الوسطى الفئة الأكثر حضوراً من حيث الكمّ والكيف في مجتمعات دول مجلس التعاون، وتتشكّل هذه الطبقة من صغار التجار وموظفي الدولة والقطاع الخاص وبعض سكان القبائل، كما تتشكل أيضاً من الأفراد الذين ساهم التعليم في صعودهم الاجتماعي (الأطباء، والمهندسون، والمحامون وأساتذة جامعات)[٣٠]. وهي من المفروض أن تكون الموازن الذي من شأنه أن يفرض التغيير نحو المطلوب إلا أنه تم استيعابهم في المناصب القيادية والمرتبات الرافهة[٣١]، فاشتغل الكثير بجمع المال وتنميته أكثر من الاشتغال بالمهنة والعلم، فقد عمل بعض أساتذة جامعة الكويت والمهنيين في الثمانينيات من القرن الماضي بمضاربات سوق المال وجمع الثروة أكثر من انشغالهم بتطوير المعرفة، كما انشغل بعض المهنيين في البحرين وقطر والإمارات من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات منذ التسعينيات حتى الآن بالمضاربة في الأراضي والأسهم والاتجار فيها[٣٢].

وقد علّق «أسامة عبد الرحمن» على بعض مثقفي الطبقة الوسطى الجديدة ومهنييها في علاقتهم بجمع الثروة بالقول:

«لقد توجّهت هذه الفئة المثقفة إلى العمل في الأجهزة الحكومية، وغلبت عليها التطلّعات الشخصية والمطامع الفردية للوصول إلى مناصب إدارية عليا، وهي حين غلبت عليها تلك التطلعات والمطامع استطاعت البيروقراطية أن تفرض عليها في الغالب توجهها وأسلوبها وتنازلت عن الكثير من القضايا والمواقف التي كانت تدعو لها في السابق في سبيل تحقيق التطلعات الفردية والمطامع الشخصية في جمع الثروة وتأمين ما يسمّونه بالمستقبل»[٣٣].

من هنا فإن الطبقة الوسطى الجديدة تمتلك العقلية الريعية نفسها المتسمة بتحصيل المنافع عبر أي مصدر وبأي وسيلة ممكنة، ومنه فإن سعي هذه الطبقة نحو تحصيل أكبر قدر من المنافع والثروة، فإنها من مصلحتها أيضاً حماية النظام السياسي القائم لا العمل على تقويضه، ومن هنا انحرفت هذه الطبقة وخصوصاً الطبقة المثقفة عن مسارها الأخلاقي والمهني كطليعة للنهضة والتقدم.

---

(٣٠) باقر سلمان النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ٦٣.

(٣١) فتحي العفيفي، «الاستعصاء الليبيرالي في الخليج العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٢ (خريف ٢٠٠٦)، ص ٥٦.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٢.

تأثير القمع: لجأت دول مجلس التعاون بسبب فقدانها للشرعية إلى أن ترضخ لكثير من السياسات التي لا تخدم شعوب المنطقة، ومن هذه السياسات الإنفاق على السلاح الذي يعتبر من أكثر طرق استنزاف وهدر الموارد.

تشير البيانات الصادرة عن معهد السويدي «سيبري» حول النفقات العسكرية إلى أن نفقات هذه البلدان مرتفعة بكل المقاييس الإقليمية والدولية (انظر الجدول الرقم (٦))، فعلى سبيل المثال، كان متوسط السنوي الذي أنفقته السعودية على التسلح خلال فترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠٠٠ يمثّل ٨,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أما إنفاق البلدان الثلاثة: مصر، وإسرائيل، وتركيا، خلال الفترة نفسها، فإننا نجده يمثل إلى الناتج ٢,٧ بالمئة في مصر، و٨,٠ بالمئة في إسرائيل و٢,٥ بالمئة في تركيا، ولو قارنا هذه النسب مع نسبة السعودية (٨ بالمئة) فهي منخفضة[٣٤].

الجدول الرقم (٦)

متوسط الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩)

	٢٠٠٩ ـ ٢٠٠٠	
	مليار دولار	بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي
السعودية	٢٩,٧٣	٨,٣
الكويت	٤,٤٧	٤,٥
الإمارات	١,٩٨	٧,٢
عمان	٣,٨٦	١٢,٣
البحرين	٠,٥٤	٣,٩

المصدر: انظر: الموقع الإلكتروني لمعهد «سيبري» السويدي، Stockholm International Peace Research Institute, <http://sipri.org>.

وبالرغم من أن إسرائيل تعيش في بيئة إقليمية تتسم بالتنافس الأمني وعدم الثقة في جوارها الإقليمي، وهذا ما يفسر نفقاتها العسكرية، وكذا تركيا باعتبارها عضواً في حلف الناتو، ومصر التي ذات الثقل الاستراتيجي في المنطقة العربية[٣٥]، فإننا نجد نسبتها منخفضة مقارنة بالسعودية، فكيف يمكن تفسير كل هذه النفقات المرتفعة في دول المجلس؟

(٣٤) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٢٤٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

وإن كنا لا نختلف على أن جزءاً من هذه النفقات العسكرية راجع إلى طبيعة المنطقة التي تتسم بالتنافس وبذلك تدخل في إطار التوازن الاستراتيجي في المنطقة، إلا أن جزءاً منها هو للحفاظ على النظم الحاكمة، الفاقدة للشرعية، التي تسعى إلى ضمان بقاءها بأي طريقة سواء بتعزيز نفقاتها العسكرية، أو بالالتجاء إلى الدعم الأجنبي لحماية هذه النظم.

ويبرز تأثير القمع بشكل جلي في ما قامت به السعودية من ثورة مضادة[٣٦]، للتخفيف من انتقال الثورات العربية إلى الممالك الخليجية، وذلك بالتدخّل في البحرين تحت اسم قوات «درع الجزيرة»، ومع موافقتنا بأن تدخل السعودية في البحرين يندرج في إطار صراعها مع إيران حول تزايد النفوذ الشيعي، وسيقتضي هذا وقوفها إلى جانب نظام سني ضد نظام شيعي (إيران) يسعى إلى مدّ نفوذه إلى دول الجوار الجغرافي، إلا أن المفارقة التي لا يمكن تفسيرها هي مطالبة قطر والسعودية اللتين لا تمتلكان أدنى تجربة ديمقراطية لسورية باحترام حقوق الإنسان والبدء بإصلاحات؛ وتطور الأمر إلى المطالبة بتغيير النظام الحاكم فيها وسحب السفير السعودي من سورية[٣٧].

وبذلك فإن ازدواجية المعاملة مقارنة بين البحرين وسورية، تنمّ عن حقيقة مفادها أن التدخّل في البحرين لم يكن في إطار مواجهة مع إيران وحماية نظام سني فقط، بل كان في إطار التضامن الأيديولوجي للنظم الملكية أيضاً[٣٨]. ومما يعزز حجة ذلك سعي العربية السعودية إلى تعزيز الملكيات خارج منطقة الخليج، حيث عرضت مساعدة مالية على المغرب والأردن إلى جانب دعوة الاثنين إلى الدخول في عضوية المجلس. ولا يمكن تفسير ذلك سوى أنه تكتل ممالك عربية ككتلة واحدة والوقوف في وجه الثورات العربية التي أدّت إلى إسقاط أنظمة جمهورية، ولم يتم حتى الآن سقوط نظام ملكي.

خاتمة

مع بداية الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية وبداية سقوط الأنظمة السلطوية التي أدت حتى الآن إلى سقوط أربعة أنظمة مع استمرار تهديدها للبعض بالسقوط، برز اتجاه مفاده أن هذا السقوط قد يمثّل إرهاصات أولية لبداية سقوط أنظمة مماثلة في مناطق أخرى من الوطن العربي وتحديداً في دول مجلس التعاون الخليجي؛ ومع بداية أفول هذه الاحتجاجات لم يحدث أن سقط نظام ملكي، هذا ما دفع إلى البحث عن قدرة هذه الممالك النفطية على التكيّف مع الظروف والمستجدّات في جوارها العربي.

حاولت هذه الدراسة تحقيق غايتين أساسيتين: **أولاً** توسيع نطاق التحليل من مستوى الدولة إلى المستوى الإقليمي، مع توسيع لأداة التحليل لتشمل العامل الاقتصادي وعلاقته

(٣٦) Marc Lynch, «Saudi Arabia's Counter- Revolution,» *Foreign Policy* (10 August 2011).

(٣٧) Gregory Gause III, «Is Saudi Arabia Really Counter Revolutionary?,» *Foreign Policy* (9 August 2011).

(٣٨) المصدر نفسه.

بالتطور السياسي أيضاً. أما الغاية **الثانية** وهي جوهر هذه الدراسة، وإن كانت الأولى لا تقل عنها أهمية، فهي الإضاءة المتأنّية في الجوانب السياسية المتعلقة بالطبيعة السلطوية لنظم الحكم واستعصائها الديمقراطي؛ فقد جرت العادة – وخاصة في الدراسات الأكاديمية – على النظر إلى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة كمنتجة وكمصدّرة للنفط، أما الجوانب المتعلّقة بالحريات السياسية فهي شبه غائبة.

ولتحقيق هاتين الغايتين، كان لا بد من بعدين لمقاربة الموضوع، أحدهما متعلّق بالتأصيل النظري للدراسة، والبعد الآخر متعلّق بالجوانب التطبيقية للموضوع كحالة للدراسة، وعليه كانت النتائج على النحو الآتي:

الدول النفطية هي أقل احتمالاً لأن تصبح ديمقراطية. فالعلاقة بين تطوّر الديمقراطية تتماشى عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخيل النفطية للدول المنتجة للنفط، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتتراجع الحريات السياسية.

شكّل النفط إعاقة حقيقيةً لدول مجلس التعاون الخليجي، في تعطيل فرص التحوّل الديمقراطي، وذلك من خلال أهداف دولة الرفاه المنتهجة من قِبل النظم الحاكمة التي اقتصرت على الحقوق الاقتصادية دون الحقوق المواطنة، والمحصلة الأخيرة كانت تكريس الوضع الراهن باستمرار صفقة التنازل عن الحقوق مقابل توزيع الثروة النفطية.

استخدمت الممالك النفطية كوابح لعنة الموارد من خلال آليات الإنفاق والقمع وتكوين المجاميع بشكل استباقي للحيلولة دون انتقال موجة الثورات العربية. كما أن التقاء مصالح الأسر الحاكمة مع الاستراتيجيات الغربية في الحفاظ على استقرار هذه النظم خوفاً من تداعيات التغيير له دور أيضاً، لذا فإن القيام بخطوات إصلاحية نحو ملكيات دستورية هو أقرب إلى المنطق منه إلى تغيير هذه النظم □